

مليار درهم قروض استهلاكية خلال الربع الثالث في الإمارات 13.7



دبي: أنور داود

أظهرت بيانات التمويل الممنوح لسكان دولة الإمارات حسب الأنشطة الاقتصادية لدى المصرف المركزي، زيادة في القروض الشخصية للأغراض الاستهلاكية بنحو 30.65 مليار درهم خلال 9 أشهر لتصل إلى 379.7 مليار درهم بنهاية سبتمبر، مع ارتفاعها بنحو 13.7 مليار درهم في الربع الثالث من العام الجاري، لتعزز الارتفاع خلال عام بنحو 35.2 مليار درهم، والتي تعتبر أكبر زيادة في التمويلات بين جميع الأنشطة

وأشارت البيانات إلى تراجع القروض الشخصية لأغراض الأعمال بنحو 8.12 مليار درهم في 9 أشهر، مع تراجعها بنحو 6.87 مليار درهم في الربع الثالث لتصل إلى 91.06 مليار درهم بنهاية سبتمبر

أما المؤسسات المالية، فسجلت زيادة قوية في التمويلات خلال 9 أشهر بنحو 30.66 مليار درهم، مقابل 14.1 مليار درهم في الربع الثالث، لتصل إلى 34.18 مليار درهم خلال العام

وأزادت تمويلات القطاع الزراعي خلال 9 أشهر بنحو 1.25 مليار درهم بنهاية سبتمبر إلى 2.95 مليار درهم، أي بزيادة بنحو 536 مليون درهم في الربع الثالث

وسجلت تمويلات التعدين والمهاجر نمواً في 9 أشهر بنحو 3.2 مليار درهم إلى 19.62 مليار درهم، فيما ارتفعت بمقدار 4.42 مليار درهم في عام

كما ارتفعت تمويلات الكهرباء والغاز والمياه بنحو 13.73 مليار درهم في 9 أشهر و3.65 مليار درهم في الربع الثالث، و13.16 مليار درهم في عام، لتصل إلى 41.85 مليار درهم بنهاية سبتمبر 2022

تراجع قروض العقار والإنشاءات

وتراجعت تمويلات قطاعي العقارات والإنشاءات بنحو 18.4 مليار درهم خلال 9 أشهر، و7.76 مليار درهم في الربع الثالث، و19.4 مليار درهم في عام لتصل إلى 308.34 مليار درهم، موزعة ما بين 63.2 مليار درهم للإنشاءات و245.1 مليار درهم للعقارات

وصعدت تمويلات التجارة بمقدار 9.09 مليار درهم في 9 أشهر، مدفوعة بزيادة تمويلات قطاع التجزئة بنحو 13.7 مليار درهم، والذي رافقه تراجع تمويلات الجملة بنحو 4.6 مليار درهم، أما في الربع الثالث، فتراجعت تمويلات الجملة بنحو 8.9 مليار درهم، فيما ارتفعت تمويلات التجزئة بنحو 9 مليارات درهم

وانخفضت تمويلات النقل والتخزين والاتصالات بنحو 12.84 مليار درهم في 9 أشهر، و4.66 مليار درهم في الربع الثالث

وانخفضت التمويلات الممنوحة للحكومة بنحو 22 مليار درهم في 9 أشهر، إضافة إلى الانخفاض في الربع الثالث بنحو 9.1 مليار درهم، لتعزز الانخفاض في عام بنحو 32.3 مليار درهم